الأمم المتحدة

CCPR

العهد الدولي الخاص
بالحقوق
المدنية والسياسية

Distr.
GENERAL

CCPR/C/79/Add.32
18 April 1994
ARABIC
Original: FRENCH

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الخمسون

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

المكسيك

١- نظرت اللجنة في التقرير الدوري الثالث للمكسيك (CCPR/C/76/Add.2) في جلساتها ١٣٠٢ إلى ١٣٠٥ (CCPR/C/SR.1302-1305)، المعقودة في ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، واعتمدت[١] التعليقات التالية:

ألف- مقدمة

٢- تتوجه اللجنة بالشكر للمكسيك وترحب بمثول الوفد الكبير الرفيع المستوى أمام اللجنة رغم الأحداث الخطيرة التي حدثت مؤخراً هناك. وتلاحظ اللجنة أن التقرير أُنجز في موعده وأنه أخذ في الحسبان المسائل التي طرحها أعضاء اللجنة أثناء نظرهم في التقرير الدوري السابق وكذلك التعليقات العامة للجنة. وكان العرض الشفوي المصحوب بوثائق كثيرة بمثابة مكمّل للتقرير المكتوب وأسهم في قيام حوار مثمر وصريح مع اللجنة.

---

(١) في جلستها ١٣١٥ (الدورة الخمسون)، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٣- وتشكر اللجنة الدولة الطرف على الوثيقة الأساسية (HRI/CORE/1/Add.12)، التي صيغت وفقاً للمبادئ التوجيهية الموحدة فيما يتعلق بالجزء الأولي من تقارير الدول الأطراف التي يتعين تقديمها بموجب الصكوك الدولية المختلفة لحقوق الإنسان (HRI/1991/1).

باء- العوامل والصعوبات التي تؤثر في تطبيق العهد

٤- أدت الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية والفاقة الشديدة المنتشرة على نطاق واسع إلى تهميش متزايد لقطاع كبير جداً من السكان، وخاصة أطفال الشوارع وأفراد المجموعات السكانية الأصلية، المحرومون نتيجة لذلك، من حماية حقوقهم الأساسية التي يكفلها العهد. وعلاوة على ذلك، نرى سكان الأرياف معزولين بسبب بعد المناطق الزراعية عن مراكز صنع القرار والأجهزة القضائية، الأمر الذي يعرقل إعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء الأراضي المكسيكية.

جيم- الجوانب الإيجابية

٥- ترحب اللجنة مع الارتياح بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المسؤولة عن إجراء التحقيقات وتقديم التوصيات للحكومة. وتلاحظ اللجنة إنشاء لجان مماثلة داخل كل من ولايات الاتحاد على الصعيد المحلي. ذلك أن هذه المؤسسات الجديدة، ووضع تشريعات لحقوق الإنسان تنص على تعويض الضحايا، إنما تعكس التقدم الذي أُحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المكسيك. إن مد نطاق الحق في التصويت يشمل الأشخاص الذين كانوا محرومين من ذلك الحق حتى الآن وتمكين المواطنين الذين هم ليسوا مكسيكيين بالمولد من الإفادة من الخدمة العامة. هذه جميعاً تمثل تطورات إيجابية من حيث كفالة احترام المادة ٢٥ من العهد. كما أن إتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية للقيام بزيارة إلى جزء من البلد، ولا سيما المناطق الحساسة، لَيبرهن على استعداد الحكومة للتعاون مع المنظمات من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان.

دال- مصادر القلق الرئيسية

٦- تأسف اللجنة بشدة للأحداث التي وقعت مؤخراً في تشياباس، وأسفرت عن كثير من الانتهاكات للحقوق المكفولة بالعهد، ولا سيما، بالمواد ٦ و٧ و٩ منه. وتلاحظ اللجنة أنه نظراً لعدم إعلان حالة الطوارئ في تشياباس في أوائل عام ١٩٩٤، فقد قيدت السلطات الحقوق المنصوص عليها في العهد، ولا سيما في المادتين ٩ و١٢ دون احترام للضمانات المنصوص عليها فيه.

٧- وتشعر اللجنة بالانزعاج لكثرة عدد الشكاوى المتعلقة بأعمال التعذيب أو الاحتجاز التعسفي في الوقت الذي يجري فيه مقاضاة الأطراف المذنبة والحكم عليهم في أحوال جدّ قليلة ومتباعدة وتقصر كثيراً عن تحقيق ما جاء في توصيات اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان، التي أدانت تلك الأفعال. وبالمثل فإن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لا يليها بشكل منتظم التحقيقات التي يتم فيها تحديد هوية الجناة وإحضارهم أمام العدالة ومعاقبتهم وتعويض المجني عليهم. وأخيراً فإن الظروف السائدة في السجن ومراكز الاحتجاز الأخرى وبطء الإجراءات القضائية، هذه جميعاً لا تزال مبعث قلق كبير.

٨- ولما كانت إجراءات إنفاذ الحقوق الدستورية (الأمبارو) قد ثبت عدم فعاليتها، فإن الإفراج الفوري عن الشخص المحتجز بشكل لا نظامي ليس مضموناً بشكل كامل وفقاً للمادة ٩ من العهد.

٩- وتأسف اللجنة للانتهاك الجسيم للحق في الحياة والحق في حرية التعبير كما يدل على ذلك الاغتيالات المتكررة للصحفيين، الأمر الذي بلغ أبعاداً تثير الجزع.

١٠- كذلك يساور اللجنة القلق للظروف التي تمارس فيها الحقوق المنصوص عليها في المادتين ٢١ و٢٢ من العهد، كما يشهد على ذلك القمع الشديد للمظاهرات السلمية التي يقوم بها العمال المضربون.

١١- وتساور اللجنة شكوك وشواغل بشأن النظام الانتخابي وممارساته ومناخ العنف الذي جرت فيه أهم الانتخابات. وتلاحظ أن هذه الأوضاع تمنع كفالة حرية الاختيار كفالة تامة للمصوّتين واشتراك المواطنين جميعاً في تسيير الشؤون العامة، ولا سيما من خلال الممثلين الذين يجري اختيارهم بحرية، وفقاً للمادة ٢٥ من العهد.

١٢- وأخيراً أعربت اللجنة عن قلقها بشأن أوضاع السكان المحليين. فالمادة ٢٧ من الدستور المتعلقة بالإصلاح الزراعي كثيراً ما يتم تنفيذها بما يعود بالضرر على الأشخاص الذين ينتمون لهذه الفئات. وقد عمل التأخير في حل المشاكل المتعلقة بتوزيع الأراضي على إضعاف ثقة هؤلاء السكان في السلطات المحلية والفيدرالية على السواء. وعلاوة على ذلك، يجري إخضاع هؤلاء الأشخاص لقوانين خاصة، ولا سيما في تشياباس، مما يمكن أن يخلق حالة تمييز في إطار معنى المادة ٢٦ من العهد.

هاء- اقتراحات وتوصيات

١٣- توصي اللجنة بأن تزود الدولة الطرف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالسلطة اللازمة لكي تؤدي أعمالها بطريقة فعالة، وفي استقلال تام عن السلطات السياسية والإدارية، وأن تسمح لها بإحالة القضايا إلى السلطات القضائية المختصة في الحالات التي تجد فيها انتهاكاً للحقوق المكفولة بالعهد.

١٤- وتوصي اللجنة بقوة بالتحقيق في جميع حالات الإعدام خارج نطاق السلطة القضائية والتعذيب والاحتجاز التعسفي، بغية إحضار المشتبه في ارتكابهم هذه الأفعال أمام العدالة. ومعاقبة الذين تثبت إدانتهم وتعويض المجني عليهم. وينبغي أن يتم تدريب المسؤولين عن إنفاذ القوانين التدريب الصحيح حتى يصبح تأمين احترام الحقوق الأساسية للأشخاص الموضوعين تحت رقابتهم جزءاً لا يتجزأ من مهامهم.

١٦- وتقترح اللجنة على السلطات المكسيكية أن تنفّذ المادة ٢٥ من العهد تنفيذاً تاماً، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات. وذلك باتخاذ التدابير القانونية والعملية لكفالة التمثيل العادل لجميع الناخبين، وضمان خلوّ الاقتراع من الغش أو التزييف، وجريانه في جو من الهدوء اللازم لممارسة حرية الاختيار من جانب المصوتين. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن من شأن استعداد السلطات لقبول المراقبين الدوليين أثناء عملية الاقتراع أن يسهم في شفافية الانتخابات.

١٧- وتدعو اللجنة السلطات إلى الاضطلاع بنشاط ببرامج لحماية الأطفال المستضعفين، ولا سيما أطفال الشوارع. وبالمثل، ينبغي مواصلة دفع التقدم المحرز فيما يتعلق بمركز المرأة، كما يتعين بذل جهود أكبر لمكافحة العنف داخل نطاق الأسرة.

١٨- وتوصي اللجنة أن تولي الحكومة اعتباراً لتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الأراضي في إطار الإصلاح الزراعي وأن تأخذ في حسبانها حقوق وأماني السكان الأصليين في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التدابير الخاصة بتنفيذ المادة ٤ من الدستور تعزيزاً كبيراً. وينبغي أن يُعطى السكان الأصليون الفرصة للمشاركة في صنع القرار في المسائل التي تعنيهم.

- - - - -